سياسة خارجية تركيا بعد عام ٢٠٠٢
الثوابت والمتغيرات

م.د. كمال عبدالله حسن
كلية القانون والسياسة- جامعة السليمانية

المقدمة

يقترن الحديث عن السياسة الخارجية بالنظام السياسي في الدولة ومدى تأثيره في البيئة السياسية الاقليمية والدولية لفهم الفاعلية السياسية للدولة، لذلك فان دور حزب العدالة والتنمية يتعزز في تحديد سياسة خارجية تركيا بعد تحقيق الفوز في الانتخابات البرلمانية للمرة الثالثة على التوالي منذ ان حقق الفوز الاول عام ٢٠٠٢، والتي شكلت مقدمة لسلسلة من التفاعلات الداخلية والخارجية، نتج عنها تخطي حدود ثوابت السياسات التقليدية لتركيا على الصعيد الإقليمي، مما منحها مكانة على المستوى الدولي والاقليمي، حيث اعتمدت تركيا على سياسة جديدة تقوم على تَبَني مبدأ أن لا يبقى لتركيا أي عدو في محيطها الاقليمي القريب، لكي تتجاوز المشكلات التي عانت منها في العقود السابقة، كما انها اتبعت سياسة نشطة إزاء منطقة الشرق الأوسط من خلال توظيف المقومات الجيوبوليتيكية، وأن هذه السياسة تستند الى ثوابت محددة تستجيب مع المتغيرات التي تطرأ في البيئة الاقليمية، إذ تشير المعطيات السياسية القائمة إلى وجود دور إقليمي تركي متبلور وظاهر الملامح يتعاظم وباختلاف المشاكل والقضايا حتى عام ٢٠١٠، ليدعم هذا الدور سياستها الخارجية التي تخدم مصالحها القومية لا سيما حصولها على عضوية الاتحاد الاوروبي في المستقبل.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية البحث من أن سياسة خارجية تركيا تعمل في بيئة إقليمية تتميز بكثير من المتغيرات، مما جعلها تهتم وتنشغل بالعديد من القضايا في منطقة الشرق الأوسط مستندة الى المقومات الجيوبوليتيكية بهدف تحقيق أهداف مصالحها القومية. من خلال تحديد مجموعة من الثوابت والمتغيرات التي تتحكم في السياسة الخارجية لتركيا على المستوى الاقليمي وفق ما يتلائم مع المتغيرات التي طرأت على المنطقة بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ وعملية احتلال القوات العسكرية الاميركية لافغانستان عام ٢٠٠١ والعراق ٢٠٠٣ وعلاقة هذه المتغيرات بالخيارات المتاحة أمام تركيا والتي بمجملها مهدت السبيل لوجود دور تركي فاعل ومتميز خلال أعوام ٢٠٠٢ - ٢٠١٠ .

إشكالية البحث

تكمن إشكالية البحث، في تحديد أهم الثوابت والمتغيرات التي تستند عليها تركيا في السياسة الخارجية، بعد ان تمكن حزب العدالة والتنمية من تشكيل الحكومة بمفرده لثلاث مرات على التوالي، وأصبحت تركيا تتمتع بمكانة متميزة وفاعلة على المستوى الإقليمي والدولي. يمكن صياغة إشكالية البحث بصيغة السؤال الآتي : ما هي أهم الثوابت في سياسة خارجية تركيا في تعاملها مع متغيرات البيئة الداخلية والخارجية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية منذ ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠١٠ .

فرضية البحث :

تسعى تركيا في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، إلى أن يكون لها دور فاعل على المستوى الدولي والاقليمي لاسيما في منطقة الشرق الأوسط، بعد تشكيل الحكومة من قبل حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٢ ، واستناداً الى الثوابت المُعتمدة في سياسة خارجية تركيا امام المتغيرات التي تواجه مصالحها. مما ينبغي الإجابة على هذه لأسئلة:

١ . ما هي المبادئ في الثوابت التي تعتمدها تركيا في سياستها الخارجية على الصعيد الإقليمي ؟

٢ . ما هي الأهداف التي تسعى إليها تركيا من خلال سياستها الخارجية على الصعيد الإقليمي ؟

٣ . ما هي المتغيرات المؤثرة على سياسة خارجية تركيا الإقليمية ؟

منهج البحث:

تم الاعتماد على مناهج عدة بغية إثبات اشكاليات البحث، والإجابة عن تساؤلات فرضية البحث، حيث استخدم المنهج التاريخي لتتبع تطور السياسة الخارجية الإقليمية لتركيا، اضافة الى المنهج الوصفي بهدف وصف الإمكانيات التي تتمتع بها تركيا لدعم دورها الإقليمي والمنهج التحليلي لغرض الوصول إلى أسباب نهج تركيا لسياساتها الجديدة تجاه منطقة الشرق الاوسط بعد عام ٢٠٠٢ .

هيكلية البحث

ستتضمن هيكلية البحث ثلاثة مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة التي تتضمن عدد من الإستنتاجات، إذ سنتناول المبحث التمهيدي في مطلبيّن، فالمطلب الأول سيتضمن نبذة عن ظروف تأسيس جمهورية تركيا الحديثة والمطلب الثاني سنخصصه لسياسة تركيا الخارجية خلال فترة الحرب الباردة، أما المبحث الثاني فسيتضمن ثوابت سياسة تركيا بعد عام ٢٠٠٢ في مطلبيّن، في المطلب الأول سيتناول مبادئ السياسة الخارجية الجديدة وفي المطلب الثاني فسنتناول أهداف سياسة خارجية تركيا، وسنخصص المبحث الثالث للمتغيرات التي طرأت على سياسة خارجية تركيا بعد عام ٢٠٠٢ في مطلبين، فالمطلب الأول سيتضمن سياسة القوة الناعمة وأما المطلب الثاني فسيتناول سياسة الإحتواء في سياسة خارجية تركيا.

المبحث الاول

استندت دولة تركيا الحديثة منذ تأسيسها عام ١٩٢٣، على سياسة براغماتية من أجل تحقيق مصالحها القومية، ومن أجل ان نتمكن من فهم مضمون تلك السياسة وتطورها خلال القرن العشرين سنتناول الموضوع في مطلبيّن وكما يأتي :

المطلب الاول : نبذة تأريخية عن سياسة خارجية جمهورية تركيا الحديثة

المطلب الثاني : سياسة خارجية تركيا في مرحلة الحرب الباردة

المطلب الاول

نبذة تأريخية عن سياسة خارجية جمهورية تركيا الحديثة

ان سياسة الدولة من صنع السياسيين الرسميين ويعّرفون بـ (صناع القرار)، ولكي تكون القرارات السياسية صائبة يستوجب ان تستند على أسس علمية صحيحة من خلال تحديد اهداف السياسة الخارجية والتي تصب في خدمة المصلحة القومية، ومن ثَمّ يأتي مرحلتي صناعة القرار وإتخاذ القرار قبل البدئ بمرحلة التنفيذ. وهنا لابد لنا من ذكر عدد من التعريفات الخاصة بمصطلح السياسة الخارجية بهدف توضيح مضمون مفهومه، إذ يأتي تعريف "مارسيل بيرل" بانه " ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج أي الذي يعالج المشاكل التي تطرح ما وراء الحدود" ([1]) أو كونه تمثل " الخطة والقرارات التي تُحَدد أهداف الدولة الخارجية والاعمال التي تُتخذ لتنفيذ تلك القرارت " ([2])، وأما " والتر ليمان " فذكر مضمون تعريف السياسة الخارجية بـ " العمل على إيجاد التوازن بين الالتزام الخارجي للدولة والقوة اللازمة لتنفيذ هذا الالتزام ([3]). لذلك تعمل تركيا على تحديد أهداف سياستها الخارجية بما ينسجم ويتوازن مع مواردها ووسائلها الذاتية في تحقيق مصالحها القومية.

يمثل موقع تركيا الجيوسياسي حجر أساس في تحديد إتجاهات سياستها الخارجية والتي تكون تحت تأثير عاملين : الاول: تأثير الموقع الجغرافي في السياسة الخارجية، والثاني: يكمن في إدراك القيادة في تركيا لإستخدام قدراتهم السياسية، في تفاعلاتهم الخارجية وموقفهم من السياسات الدولية ([4]). لذلك تَبَنت تركيا المبادئ " الأتاتوركية "، واتجهت النخبة السياسية إلى وضع أسس للسياسة الخارجية تكون مقبولة دولياً من خلال إعلان صرحت به الدولة الجديدة يقضي بالتَخَلي عن الطموحات الدولية، إذ أعلنت تركيا عن هذه السياسة من خلال المبدأ الذي تَمَثَل في "(سلام في الوطن وسلام في العالم) حيث تُظهر هذه الفكرة توجهاً سلمياً مثالياً في حقل العلاقات الدولية. ويتضمن هذا على عنصرين أساسيين هما: ([5])

---

[1] مارسيل بيرل، السياسة الخارجية، ترجمة د. خضر خضر، جرس برس،سلسلة آفاق عربية، بيروت، ص٣ .

[2] د. نظام بركات،عثمان الرواف ومحمد الحلوة، مبادئ علم السياسة، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٨، ص٣٤٧

[3] هايل عبدالمولى طشطوش، مبادئ اساسية في علم السياسة، دار الكندي للنشر، الاردن، ٢٠٠٧، ص ١٣٥

[4] عقيل سعيد محفوظ،السياسة الخارجية التركية،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،الدوحة، ٢٠١٢، ص٤١

[5] أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي :موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر الثلجي

الأول: إستراتيجية الدفاع عن الحدود الدولة الوطنية بدلاً من الإستراتيجية ذات البَعد الدولي.

الثاني: أن تكون الدولة التركية، جزءاً من محور الغرب المتصاعد، وليست بديلة أو معارضة له.

ان التزام الأتراك في تلك المرحلة على المستوى الداخلي والخارجي بهذا الشعار، انما جسد رسالة الى العالم بان جمهورية تركيا الحديثة تطمح في اتباع سياسات تحافظ على الامن الوطني و على حدودها واستقلالها، ولا شأن لها بالصراعات الدائرة في المنطقة بين القوى العظمى. و تعني كذلك اتباع سياسة الاصلاح في الداخل لضمان السلام لحماية النظام السياسي من خلال تطبيق مبادئ الكمالية الاتاتوركية التي تعتمد فكرة الدولة والتحديث السياسي والثقافي ([1]).

كان قرار تركيا إتخاذ " موقف الحياد من الحرب، أي وضع الدولة " غير المحاربة " ([2]) بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية في أيلول ١٩٣٩، إذ " لم تتزحزح عن فكرة الحياد، إلا في أوائل عام ١٩٤٤، عندما بدأ ميزان القوى يميل لمصلحة الحلفاء، فقررت دخول الحرب مع الحلفاء في شباط ١٩٤٥" ([3]). كانت لنتائج الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ تأثير كبير على منظومة العلاقات الدولية القديمة، مما اتاح المجال أمام تحوّلات حضارية جديدة تجسدت بتغيّرات كبيرة في النظام العالمي، الأمر الذي شكّل عامل ضغط كبير ومتواصل على تركيا على الرغم من أنها كانت " بالأساس تنهج سياسات خارجية حَذرة نسبياً، ومترددة بين الغرب والشرق بين العزلة والإنفتاح([4]) لقد كانت تركيا تتوجه ومنذ تاسيسَها الجمهورية إلى الإرتباط بالغرب ولعل هذه الظروف المستجدة من تطورات نتائج الحرب العالمية الثانية، عززت هذا الإرتباط لمستوى الإندماج في منظومة الغرب الأمنية لمبررات كثيرة كان من أبرزها التهديد السوفييتي ([5]). وبذلك، فقد تحددت ملامح السياسة الخارجية التركية في تلك المرحلة من خلال ما شهدته من مواقف تركية سياسية وعسكرية، وبكل ما يتطلبه إنتماؤها إلى المعسكر الغربي.

وطارق عبدالجليل، مركز الامارات للأبحاث،٢٠١٠، ص ٩١ .

[1] عقيل سعيد محفوظ جدليات المجتمع والدولة في تركيا، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،ابوظبي، ٢٠٠٨، ص١٧١

[2] عقد لقاء بين الرئيس الأميركي تيودوروزفلت، ورئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل، والرئيس التركي عصمت إينونو، في القاهرة، في نهاية عام ١٩٤٣،لأقناع تركيا في إعلان الحرب ضد ألمانيا. للمزيد من المعلومات أنظر: عبدالجبار قادر غفور، تأريخ تركيا المعاصر ١٩١٨ – ١٩٨٠، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، الموصل، ١٩٨٧، ص ٤٦.

[3] جاء ذلك، أثر إعلان قرار مؤتمر يالطا ومفاده بأن البلدان التي ستُعَد بلداناً مُؤسِسة للأمم المتحدة هيّ البلدان، التي تعلن الحرب على " دول المحور " قبل آذار ١٩٤٥، للمزيد من المعلومات أنظر : مصطفى الزين، ذئب الأناضول، مكتبة رياض الريس، لندن، ص٢٩٤.

[4] مالك مفتي، الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، ١٩٩٩، ص ١٦٧ .

[5] نفس المصدر، ص١٦٨ .

المطلب الثاني
سياسة خارجية تركيا في مرحلة الحرب الباردة

كان قرار تركيا اتباع سياسة خارجية ذات بُعد واحد وبإتجاه الغرب لردع خطر قوة الاتحاد السوفييتي، لتعزيز عناصر هوية إنتماء أوروبية، إلا ان الدول الغربية كانت تهدف الحصول على الموقع الجيواستراتيجي والمضايق البحرية في مواجهة الاتحاد السوفييتي وقربها من مناطق التوتر في الشرق الاوسط ومناطق النفط [1]. لذلك لجأت تركيا في سياستها الخارجية الى الحماية بمظلة حلف الشمال الاطلسي وعلاقاتها مع الولايات المتحدة الاميركية، في حين كانت حدودها مع منطقة الشرق الاوسط متوترة في إطار الحرب الباردة.

الا ان أحداث عقد سبعينيات القرن الماضي، اثارت اهتمام تركيا بمنطقة الشرق الاوسط مثل حرب عام ١٩٧٣ بين مصر وسوريا واسرائيل وارتفاع سعر النفط واثار الازمة القبرصية عام ١٩٧٤ [2]، حيث كان لها أثر كبير على صانع القرار في تركيا، مما دفعهم الى إعادة النظر في صياغة سياسة تركيا الخارجية في العلاقات الدولية، وهو ما تمثّل ببداية المطالبة بالتخلي عن الغرب، وإقامة روابط سياسية وإقتصادية مع العالم الإسلامي والعربي، لذلك إستندت السياسة التركية تجاه الشرق الأوسط الى ستة مبادئ ثابتة، وإن من أهم هذه الثوابت [3] :

1. عدم التدخل في السياسات الداخلية لبلدان الشرق الاوسط.
2. الابتعاد عن الصراعات الداخلية من اجل السلطة داخل أية دولة عربية.
3. تفادي التورط في السياسات الداخلية (الخلافات البينية) العربية – العربية.
4. الحفاظ على علاقات سلمية ومستقرة اخوية مع كل دولة عربية على حده.
5. اتباع طريق عمل نحو العالم العربي تقلل فيه الى الحد الادنى خطر تكتل دول عربية ضد تركيا حول أية قضية معينة.
6. فصل روابطها الغربية عن اتصالاتها مع البلدان العربية، حيث تهدف تركيا الى تطوير روابط اقتصادية ومالية قوية وعملية مع الشرق الاوسط، في وقت تُعّمِق فيه علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الاتحاد الاوربي.

لذلك يُعَد قرار تركيا المشاركة في حرب الخليج الثانية ١٩٩١ خرقاً للمبادئ الأتاتوركية، و دعوة الى تخطي السياسة التقليدية ذات الاتجاه الواحد الى سياسة خارجية متعددة الاتجاهات أساسه الغرب

---

[1] Ian Lesser, Changes on the Turkish Domestic Scene and Their Foreign policy, Santa Monica CA: Rand 2000,p44

[2] Nilufer Narli, Cooperation or Competition in the Islamic World:Turkish Iranian Relations from the Islamic Revolution to the War and after ,monde turo - niranein ,no15 (1993) , p49

[3] أرسين كالايسي اوغلو، السياسة الخارجية التركية ازاء الأمن الاقليمي والتعاون في الشرق الاوسط، في كتاب العرب وجوارهم الى اين، سلسلة كتب المستقبل العربي ٢٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٥، ص ٢٣٦.

ومجاورة منطقة الشرق الاوسط. لذلك اعلن رئيس جمهورية تركيا "تورغورت اوزال" عن تفسير جديد لسياسة تركيا الخارجية ودورها في السياسة الاقليمية والدولية، إذ أكد بأهمية حضور تركيا المباشر في الاقاليم المجاورة سيزيد من أهميتها بالنسبة للغرب والعالم، من خلال إستراتيجية تقتضي توسيع علاقات تركيا مع مجالها الجغرافي ([1])، لذلك حاولت تركيا فتح آفاق واسعة في سياستها الخارجية على صعيد المنطقة من خلال إعادة ترتيب علاقاتها مع دول الجِوار،

لقد شهد العقد الاخير من القرن العشرين تغيرات كبيرة في النظام العالمي أثر تفكك الاتحاد السوفييتي والذي أزال مخاوف تركيا من خطر تهديدها،إلا ان تركيا شعرت بنوع من فقدان الوزن والاهمية بسبب الاختلال القائم في منطقة الشرق الاوسط والبلقان ([2]). اذ ساعدت هذه المتغيرات حكومة " تورغوت أوزال " في تخطّي مبادئ تركيا الإستراتيجية " سلام في الوطن وسلام في العالم " وذلك من خلال التدخل في مشاكل منطقة الشرق الأوسط. فأخذت تركيا بـ (سياسة الخروج من حالة الإنعزال، والتقوقع تجاه الشرق الأوسط، والتعامل مع المشاكل الإقتصادية بشكل مباشر فعززت علاقاتها الدولية بصورة متوازنة فانفتحت على جمهورية روسيا الاتحادية مع احتفاظها بعلاقاتها المتميزة مع الغرب، إضافة إلى تعديل مسار سياستها الخارجية وعلاقاتها بدول الجِوار العربي والإسلامي) ([3]).

وبناءاً على هذه التطورات ظلّت تركيا تحاول أن تتبع سياسة خارجية تؤدي إلى خلق " توازن" ما بين علاقاتها الدولية ومصالحها الأمنية والإقتصادية، لذلك حرصت على توطيد علاقاتها بالدول الإسلامية و العربية، ولاسيما النفطية منها فمَثَل كل ذلك بداية لمرحلة جديدة ومختلفة .

---

[1]. Larrabee and Lesser, Turkish Foreign Policy in an Age of Uncertaint, p.187.

[2] Shahram Chubin and Jerrold D. Green, Turkish Society and Foreign Policy in Trouble Times, Rapporteur,Ian O. Lesser, Conference Proceedings,171(Santa Monica, CA :Rand 2003),pp.5-6.

[3] د. وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٧ .وكذلك، محمد السماك، العلاقات العربية التركية – حاضرها ومستقبلها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥، ص ٨٧.

المبحث الثاني
ثوابت سياسة خارجية تركيا بعد عام ٢٠٠٢

دخلت سياسة خارجية تركيا مرحلة جديدة بعد أن حقق حزب العدالة والتنمية الفوز في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٢ و تشكيل الحكومة بمفرده لأول مرة في تأريخ تركيا الحديثة، ومن أجل تحديد أهم الثوابت من المبادئ والأهداف في سياسة خارجية تركيا في ظل حكومة رئيس الوزراء رجب طيب أوردغان، سنتناول موضوع المبحث في مطلبيّن وكما يأتي :

المطلب الاول : مبادئ سياسة خارجية تركيا بعد عام ٢٠٠٢

المطلب الثاني : أهداف سياسة خارجية تركيا بعد عام ٢٠٠٢

المطلب الاول
ثوابت ومبادئ سياسة خارجية تركيا بعد عام ٢٠٠٢

شهدت السياسة الدولية تَغيرات واسعة بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، الأمر الذي وضع تركيا أمام عالم جديد مختلف بدرجة كبيرة عما كان عليه من قَبلُ، لاسيما الأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط كان لها أثر كبير على الثوابت التركية القومية، بحيث جعلتها تخرج من حالة " حيادها " الإقليمي، ففرضت على تركيا، المزاوجة بين نشاطها الإقليمي والأوروبي في محاولتها، أخذ مكانة دولة " المركز" في المنطقة، مراعاة مجموعة من التحديات المتوقعة، عند صياغة وإعداد إستراتيجيتها من أجل حماية نظامها السياسي ومصالحها القومية، حيث يقترح " أحمد داود أوغلو" على تركيا بعد عام٢٠٠٢، إتباع سياستين في خط متوازٍ مع بعضهما وكما يأتي [١] :

الأول : على تركيا أن تقوم بدوْر فاعل فيما يتعلق بمسائل الأمن والتعاون الإقليمي .

الثاني: تَقْدُم تركيا على خطوات كبيرة في المجالات الإقتصادية والثقافية، من أجل تقوية العلاقات المتبادلة بينها وبين جاراتها .

الا ان اتباع هذه السياسات تفرض على تركيا ثوابت محددة، تستوجب اعتمادها عند صياغة إستراتيجية سياستها الخارجية الجديدة والتي ستستخدمها في مطلع القرن الحادي والعشرين، وهي :

-عدم المساس بميزان القوى في المنطقة .

-الحفاظ على وحدة الوطن التركي .

- التمسك بقوّة عسكرية ضاربة ذات قدرة على الحركة والفعل [٢].

وأمام هذه الثوابت، والتحديات المحتملة، والتوجهات الداخلية، والتطورات التي تجري في البيئة المحيطة الإقليمية والدولية، ومن أجل أن تحدد تركيا، أهدافها الإستراتيجية في السياسة الخارجية

---

[١] أحمد داود أوغلو، مصدر سبق ذكره، ص ١٧١ .

[٢] د. عمر الخضرمي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٧ .

للمرحلة القادمة، وبهدف تحقيق تلك الأهداف، أصبحت تركيا أمام خيّارات محتملة، في تحديد إتجاهات في سياستها الخارجية، وكما يلي :

- سياسة خارجية محوّرها واشنطن، وفي هذا التوجه، تبقى الأولوية الرئيسة لتركيا، هي إرتباطها الجيوسياسي الوثيق بالولايات المتحدة .
- سياسة خارجية محوّرها أوروبي، تقوم على العضوية في الإتحاد الأوروبي.
- سياسة خارجية محوّرها أنقرة، تؤكد على إستقلالية التصور والعمل، وتوازن بين التفاعلات التعاونية والإستراتيجية، مع نطاق واسع من القوى الأخرى ن وتتميز بخبرة قوية في منطقتي أوراسيا والشرق الأوسط ([1]).

لقد شكّلت أحداث حرب أفغانستان ٢٠٠١، وإحتلال العراق ٢٠٠٣، ركائز لإهتمام تركي واسع بمنطقة الشرق الأوسط فقد مثّل هذا الواقع الجديد تحدياً على الأمن القومي التركي، وأمام هذه الظروف والتطورات والتي ترافقت مع متغيرات داخل تركيا تمثلت بفوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٢ ، حيث قامت حكومة" رجب طيب أوردوغان" بدوْرها بإعادة ترتيب أولويات تركيا وتعريف خياراتها، من خلال إعادة توجيه البوصلة الفكرية لموقع تركيا ووضعها بشكل منسجم مع العمق التأريخي والحضاري والثقافي المتمثل بالعالم الإسلامي والعربي في منطقة الشرق الأوسط، و العودة إلى " العمق الإستراتيجي " بإستثمار الإرث التأريخي والقرب الجغرافي في الشرق الأوسط، والإستمرار في السعي للحصول على عضوية الإتحاد الأوروبي، ولتأمين الأدوات الضرورية لتطبيقها، يجسدها لنا " أحمد داود أوغلو " حيث يشير إلى الرؤية التركية لسياستها الخارجية، إزاء الشرق الأوسط، وهي([2]) :

١. ضرورة تحقيق الأمن المشترك للجميع .
٢. تغليب الحوار والأليات الدبلوماسية والسلمية في معالجة أزمات المنطقة .
٣. تعزيز الإعتماد المتبادل بين إقتصاديات المنطقة .
٤. الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد في إطار التعايش الثقافي والتعددي

ان المتغيرات داخل تركيا والمتمثلة بفوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٢، واتخاذ الحكومة التركية مجموعة من القرارات والقوانين لغرض اصلاح الحياة السياسية والدستورية والاقتصادية والاجتماعية، شكلت حدثاً مهماً على الصعيد الداخلي، مما كان له اثر كبير في دفع السياسة الخارجية للخروج من النمط التقليدي الى مجالات وأبعاد أخرى من خلال الانفتاح على البيئة الدولية والاقليمية، مما ساهم في خدمة الاهداف والمصالح القومية التركية، وقد شكّل هذا " إنقلاباً " على

[1] كراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة .. تركيا كدولة محوّرية في العالم الإسلامي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، ط١، ٢٠٠٩، ٢٢٧ .

[2] علي حسين باكير، تركيا .. الدولة والمجتمع، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠١٠، ص ١٠٧ .

مستوى التوازنات الداخلية وأُسس السياسة الخارجية. والتي إرتكزت على خمسة أسس حددها وزير خارجيتها الدكتور " أوغلو " كما يأتي [1]:

1. التوفيق بين الحريات والأمن. بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، فقد تمّ التركيز على الإعتبارات الأمنية من قبل معظم الدول في العالم . وأصبحت تركيا نموذجاً يُقتدى بها بسبب النجاح الذي تحقق في مجال الإصلاح السياسي، من دون التفريط بالمتطلبات الأمنية .

2. تصفير المشاكل . بدأت تركيا بالعمل لإنزال المشكلات بينها وبين جيرانها إلى نقطة " الصفر "، لتخرج من صورة البلد المحاط بالمشكلات، ومن ثم تحقيق قدرة إستثنائية على المناورة في السياسة الخارجية، فضلاً عن بناء علاقات جيدة مع الجميع .

3. سياسة خارجية متعددة الأبعاد. إتبعت تركيا سياسة خارجية ذات بُعد واحد، ولكن من غير الممكن الإستمرار على النهج نفسه، وهذا يتطلب منها أن تصبح " مصدر حل " بدلاً من أن تكون تركيا " مَصْدر مشكلة "، أي تتحوّل تركيا إلى بلد مبادر إلى طرح الحلول وبلد يشكّل مركز جذب يساهم في إرساء السلام العالمي والإقليمي .

4. إعادة تعريف الدبلوماسية التركية في الساحة الدولية . حيث كانت تركيا تمثل دوْر " الجسر " بين دول آسيا وأوروبا، أي دوْر دولة هامشية، إلا أنها الآن تسعى لتجاوز هذا الدوْر لتتحوّل إلى دولة محورية " بلد مركز " في الساحة الدولية .

5. اسلوب دبلوماسي جديد في التحوّل من السياسة الجامدة إلى السياسة الدائمة في الحركة الدبلوماسية.

حاولت تركيا تطبيق هذه المبادئ في علاقاتها الخارجية، وحققت خطوت ناجحة الا انها كانت محدودة التأثير، من خلال تطوير العلاقة مع كل من العراق وسوريا وتشكيل مجلس تعون استراتيجي بين البلدين، اضافة دورها في أزمة المشروع النووي الايراني، الا ان هذه العلاقات تعثرت لتقاطع المصالح مع الطموح التركي التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول.

المطلب الثاني

أهداف سياسة خارجية تركيا بعد عام ٢٠٠٢

ان السياسة الخارجية لأية دولة تهدف الى تحقيق الاهداف المستقبلية، التي ترمي الدولة إنجازها في البيئة الخارجية الاقليمية والدولية، من خلال صياغة سياسة خارجية مؤثرة، والتي تُعبر عن أهداف السياسة العامة للدولة والمجتمع، وليس النظام السياسي فقط كونها تحقق الامن والمصالح والقيم القومية للأمة، من خلال سلوك واعٍ ينطوي على إختيار بدائل متعددة فعلية أو إفتراضية من أجل تحقيق أوضاع جديدية أو إحتواء أوضاع متأزمة [2]. لذلك سنتناول تحديد مضمون أهم الاهداف التي تسعى تركيا الى تحقيقها . وكما يأتي :

---

[1] أحمد داود أوغلو، مصدر سبق ذكره، ص ٦١٥ .

[2] عقيل سعيد محفوظ، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧

أولاً :الأمن القومي

ان تحقيق الأمن القومي التركي هي ا لغاية العُليا للأهداف القومية، والتي من خلالها يتم تحديد مصادر التهديد التي تواجه الدولة سواء من الداخل أو الخارج، ومن هذا المنطلق تُجسد أهداف السياسة الخارجية مضمون الامن القومي التركي، ويمكننا هنا أن نُميز بين مستويين للأمن القومي، المستوى الأول "الخارجي " ويتعلق بمواجهة التهديدات والتحديات الخارجية ويتحمل مسؤوليتها المؤسسة العسكرية من خلال إقرار الاستراتيجية العسكرية. وأما المستوى الثاني " الداخلي " ويتعلق بمتطلبات الاستقرار الداخلي ذات الطابع الإجتماعي والقانوني وتتولى مسؤوليتها قوات الجندرمة (الشرطة) والأمن العام ([1]).

حددت المؤسسة العسكرية لنفسها مجموعة أهداف تتعلق بالأمن القومي، مثل الإستجابة الفاعلة ضد التحديات الأمنية والأزمات والأوضاع المُتغيرة على الصعيد الدولي، لضمان أمن تركيا ضد المخاطر والتحديات الداخلية والخارجية، لذلك شهدت تركيا بعد عام ٢٠٠٢، تغيرات في طبيعة العلاقات المدنية – العسكرية بموجب التعديلات الدستورية والقانونية التي أصدرتها حكومة " رجب طيب أوردوغان" بعد استفتاء عام ٢٠١٠ ([2]).

تشهد عملية تحقيق هدف الأمن القومي آليات تنفيذ بين الإستمرارية والتغيير، فالإستمرارية تتجسد في إحتواء مص ادر التهديد التقليدية لاسيما النزاعات الإقليمية مع كل دول الجِوار، أما التغيير فتتجسد من خلال الإدراك لأهمية الأمن في العلاقات الخارجية وتحديد أهم التهديدات المحتملة، عبر تعزيز إستخدام " القوة الناعمة " في تحقيق المصالح القومية وغيرها من أهداف السياسة الخارجية بالإستفادة من البيئة الامنية في الداخل والخارج ([3]). لذلك حاولت تركيا حماية أمنها القومي من خلال اتباع اسلوبين، الأول:ايتخدام القوة العسكرية داخل وخارج حدودها بموافقة البرلمان كما حدث داخل اقليم كوردستان العراق لمطاردة مقاتلي حزب العمال الكوردستاني، وأما الثاني فكان باعلان مبادرة السلام والانفتاح على الشعب الكوردي داخل تركيا، في السعي لانهاء اعمال العنف من خلال تقديم الوعود بضمان الحقوق القومية لهم.

ثانياً : الدولة النموذج

تعني تركيا بمفهوم الدولة النموذج رؤية تركيا ليكيفية أن تكون سياستها لدى الآخرين، أي أن رغبة الأتراك بتحقيق هذا الهدف هو لتعويض ما فقدوه خلال العقود الماضية، وما يمكن أن يكسبوه من موقع يستقطب الإمكانات والموارد المادية والمعنوية من أجل إستثمارها في تحريك الاقتصاد

---

[1] نفس المصدر، ص ٧٠

[2] للمزيد من المعلومات عن التعديلات الدستورية والقانونية، ينظر هيئة الأركان العامة للجيش التركي،٢٠١٢/٢/٨ ، موقع على الانترنت : hptt://www.tsk.ml.tr/eng/gen1-konular/gorevi.htm.

[3]. Cengiz Candar, Turkey's "Soft Power" strategy A New Vision For a Multi – Polar World, SETA Policy Brief, no38(December 2009),p76.

والتفاعلات التجارية ([1]). لذلك تتصدر فكرة المكانة النموذجية كواحدة من أهم أهداف السياسة الخارجية، بإعتبارها " نموذجاً " للبناء السياسي الديمقراطي و " جسر" يصل بين عالمين متفارقين " الشرق و الغرب " ينظر اليهما بإعتبارهما متناقضين ومتصارعين في رؤيتهما السياسية والثقافية([2]).

تَعْتبِر تركيا نفسها دولة ديمقراطية على الرغم من كونها مسلمة، وتشهد حالة من التطور السياسي والإقتصادي وهي الوحيدة في العالم الإسلامي على النحو، وتطمح ان توجه رسالة الى الدول الإسلامية كونها البديل للنماذج السياسية السائدة لديها، وهي النظم المتخلفة و التي تعاني من الأزمات، وهي كذلك رسالة للغرب من أن التغيير الشامل في المنطقة الاسلامية من البدائل الراهنة تُشَكل تحديا محتملة لمصالحه الإستراتيجية في العالم الإسلامي ([3]). لذلك يؤكد وزير خارجية تركيا " أحمد داود أوغلو" " ان تركيا أقوى دولة في المنطقة، على الرغم من التحديات التي تواجه سياسة النموذج التركي من مأزق الموائمة بين الرؤى الثقافية والسياسية وبين مقتضيات الظرف الموضوعي في البيئتين الداخلية والخارجية ([4]).

ثالثاً : الاقتصاد والسياسة الخارجية

تعتبر تركيا توظيف السياسة الخارجية، هدف ووسيلة لتعظيم المكاسب الاقتصادية والتجارية لتأمين المدخلات السياسية والامنية للدولة. أي ان البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية تتركز وتتمثل بالموارد المادية والمعنوية، لذلك شرعت حكومة حزب االعدالة والتنمية بتنفيذ سياسة إنفتاح وإصلاح إقتصادي وإداري ومالي، للعملية الاقتصادية و تحديد دور الدولة في الاقتصاد بهدف زيادة الانتاج والصادرات، والذي إنعكس إيجاباً على الاقتصاد التركي بشكل عام، وعلى مدخولات الفرد ومستواه المعاشي بشكل خاص، والجدول رقم(١و ٢ و٣) يظهر البيانات عن نسب التطور في الاقتصاد التركي ومستوى تحسن دخل الفرد.

ان نجاح حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية للمرة الثالثة على التوالي، يستند على مساره الاقتصادي أكثر من الآيديولوجي، اضافة الى تفوق الحكومة بصنع سياسة خارجية توافقية مع البعض وتحالفية مع البعض الآخر، من أجل تحقيق التسويات والتحالفات السياسية والتي تنعكس على زيادة التفاعلات الاقتصادية كما هو تعاملها مع الولايات المتحدة الامريكية وايران والسعودية ([5])

---

[1] جريدة النهار البيروتية، ٢٣ /٩/ ٢٠٠٩

[2]. Ian Lesser ,Bridge, Turkey and TheWest after the Cold War, Santa Monica CA: Rand 2000.p 36.

[3] فيليب روبنسن،تركيا والشرق الاوسط،ترجمة ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة، نيقوسيا، ١٩٩٣، ص١٠٢.

[4] هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة، فاضل جتكر،مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠١، ص١٦٦.

[5] جريدة الصباح الكويتية، ٢١ / ٣ / ٢٠١١

جدول رقم (١)

الانتاج العام في تركيا

السنة	المبلغ بالمليار دولار	النسبة
٢٠٠٥	٤٨١.٥	%٢٣.٣
٢٠٠٩	٦١٧.٧	%١٦.٨

المصدر : Turkish Statistical Institute: Turkeys statistical yearbook,2009

جدول رقم (٢)

الصادرات العامة في تركيا

السنة	المبلغ بالمليار دولار	النسبة
٢٠٠٥	٧٣.٤	%١٦.٣
٢٠٠٩	١٣٢	%٢٨.٩

المصدر :Turkish Statistical Institute: Turkeys statistical yearbook,2009,

جدول رقم (٣)

مستوى تحسن دخل الفرد

السنة	المبلغ بالدولار
٢٠٠٢	٣٠٠٠
٢٠٠٩	١٠٠٠٠

المصدر :Turkish Statistical Institute: Turkeys statistical yearbook,2009,

المبحث الثالث

أدوات السياسة الخارجية التركية بعد عام ٢٠٠٢

شهدت سياسة خارجية تركيا بعد عام ٢٠٠٢ عدد من المتغيرات الهامة، نتيجة المتغيرات التي تحيط بتركيا على المستوى العالمي والاقليمي لاسيما دول الجِوار الجغرافي ومن اجل الإحاطة بأهم تلك المتغيرات سنتناول الموضوع في مطلبين وكما يأتي :

المطلب الأول : سياسة القوة الناعمة

المطلب الثاني : سياسة الإحتواء

المطلب الأول
سياسة القوة الناعمة

بعد تخطي تركيا الثوابت التقليدية في سياستها الخارجية الى ثوابت جديدة، عبر تغيير أدوات سياستها الخارجية، واستخدامها لسياسة القوة الناعمة، والتي تعني نوع من الدعم السياسي والمعنوي لقوة الدولة، أي ان الدولة تتمكن من تحقيق أهدافها من دون الإستخدام المادي المباشر للقوة التقليدية أو التهديد بإستخدامها، إذ نجح الحزب العدالة والتنمية في دفع تركيا نحو الإرتقاء الإقليمي و الدولي عبر تعزيز قوتها الناعمة " Soft Power "، وجعلها نموذجاً سياسياً وإقتصادياً و إجتماعياً على مستوى المنطقة و العالم، من خلال محاولة توسيع نشاط إستراتيجيتها مصالحها في المجال الأفرو الأوروبي الآسيوي، بحيث يمكنها ا لإرتقاء إلى مستوى القوّة المحورية، من خلال تسوية الأزمات مع جيرانها. وهنا يشير وزير خارجية تركيا " د. أحمد داود أوغلو " إلى مبادئ أساسية تهتدي بها تركيا في علاقاتها مع القوى الإقليمية الأخرى. تتلخص كما يأتي ([1]) :

- **بناء جوار آمن على الفهم المشترك للأمن .**
- **حوار سياسي رفيع المستوى مع الجميع .**
- **التعايش والوئام بين مختلف الثقافات والديانات .**
- **أهمية التجارة الحرة والتكامل الإقتصادي في العلاقات الإقليمية .**

إن المكانة الإقليمية لتركيا، لن تكتمل سواء في الدائرة الغربية أو الدائرة الشرق أوسطية، إلا بالقدر الذي تنجح تركيا، في تحقيق الموازنة الدقيقة، من خلال تطوير العلاقات مع دول المنطقة في المجالات السياسية والإقتصادية، دون ان تفقد توجهها الغربي المميز في الجوانب السياسية والإجتماعية .

لذلك يمكن القول ان تحوّل سياسة تركيا في علاقاتها حيال الجِوار الإقليمي من الشكل السلبي الى الشكل الإيجابي، لتكون التجربة التركية مقبولة نسبياً ومن ثمّ الدخول على خط السياسات النشطة في الاقاليم المجاورة ([2]). لذلك اعتمدت تركيا بعد عام ٢٠٠٢، على الاستخدام الفعلي لهذه السياسة على المستويين الداخلي والخارجي وكما يأتي :

1. المستوى الداخلي : كان الهدف من الاستخدام لهذه السياسة تمكين قدرة البلاد على تجاوز عدد من أزماتها السياسية والإستمرار في خط التطور الديمقراطي لتأمين حالة من الاستقرار بالرغم من التحديات الداخلية، اضافة الى زيادة التطور الاقتصادي من خلال الانفتاح على الاستثمار والتوسع في برامج التنمية ومتطلبات النمو الداخلي، عبر تحقيق النجاح في إقرار العديد من التعديلات الدستورية

---

[1] سولي أوزيل، تركيا وتغيّر قواعد اللعبة في الشرق الأوسط، بتأريخ ١/ ٤ / ٢٠١١، موقع على النترنيت :
http: //main.omandaily.com /node /2061.

[2]. Cegiz Candar, Turkey's "Soft Power" strategy A New Vision For a Multi – Polar World, op.cit, p90

والقانونية ([1]) مما أدى الى تنظيم العلاقة بين الحكومة والجيش من جهة و الى تعزيز العلاقة بين الحكومة والمجتمع، لاسيما الشهب الكوردي داخل تركيا.

2. المستوى الخارجي : استخدمت تركيا هذه السياسة بنشاط متميز لتحقيق عدد من الاهداف وكما يأتي :([2])

- الانفتاح على البيئة الإقليمية والدولية.
- إبراز التجربة التركية في الإصلاح الإقتصادي والتحديث.
- الدعم السياسي لتأمين عملية الاستثمار المشتركة والإعفاءات الضريبية مع عدد من دول الجِوار.
- تقديم المبا درات كطرف ثالث لتأدية دَور الوسيط الموثوق به .

يوكد رئيس وزراء تركيا " رجب طيب أوردوغان " على أن " الجميع مضطرون للتعامل مع تركيا من نوع آخر، تركيا الجديدة غير تلك التي عهدوها في السابق، لذلك عليهم ان يعاملوها على أنها دولة لها جهد في تشكيل القرن الحادي والعشرين بقوتها الإقتصادية وسياستها الخارجية الفعالة([3]).

نفهم من هذا ان التغيير في السياسة التركية على المستويين الداخلي والخارجي، تمحور حول حركة النظام السياسي في الواقع التركي والاقليمي والدولي، من خلال خطاب يُركز على طبيعة العلاقة بين الاسلام والديمقراطية والعلاقة بين الدولة الحديثة والمجتمع المسلم، بهدف ايجاد الحلول للأزمات الإقتصادية وظاهرة الإسلام السياسي،بحيث جعل الانظمة السياسية في البيئة الإقليمية، غير قادرة على أداء اي دور ينافس تركيا أو يحد من نشاطها.

المطلب الثاني
سياسة الإحتواء

أولاً: المستوى الخارجي:

ان شعور تركيا الدائم بالتهديد الأمني من دول الجِوار، وعدم تمكنها من ممارسة سياسة إحتواء مُستقلة لضَعْف قدرتها المادية والمعنوية، خلال مرحلة الحرب الباردة،، كان السبب في اندفاعها للإندماج في المنظومة الامنية والعسكرية الغربية من خلال العضوية في حلف الشمال الأطلسي

---

[1].Sami Faltas and Sandar Jonson, Governance and The Military Perspectives for Change in Turkey, paper 19,Center of European Security Studies(CESS), 2006. p10

[2] .Altubisik, The Possibilities and Limits of Turkey, Soft Power in the Middle East.pp50-53.

[3] . خطاب رئيس وزراء تركيا " رجب طيب أوردوغان، في مدينة كولن الألمانية بمناسبة ذكرى تأسيس اتحاد الديمقراطيين التراك في أوروبا،بتأريخ ٢٤/٥/ ٢٠١٠، موقع على الانترنت :

http://www.gov.tr

(الناتو)، اضافة الى تحالفاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الاميركية وإسرائيل. ويمكننا ان نوجز ماقامت به تركيا في هذا المضمار كما يأتي : ([1])

- إحتواء الدول الإقليمية لاسيما إيران والدول العربية.
- إحتواء العراق بعد عام ٢٠٠٣، مع محاولة إ بقاء العراق موحداً، ضعيفاً من خلال الدخول في تعاون متعدد الاشكال مع حكومة العراق الإتحادية وحكومة إقليم كوردستان واسناد حالة التركمان، اضافة الى إقامة علاقات مع أطراف كوردية وعربية مختلفة.
- مثل بروز حزب العدالة والتنمية في تركيا وتوليها السلطة، فرصة للولايات المتحدة الأميركية في حربها على (الإرهاب)، لتمنحها الشرعية كون حربها ليست ضد الإسلام والمسلمين.
- يُعد قبول الولايات المتحدة الأميركية والغرب لوجود حزب العدالة والتنمية في قيادة سياسة تركيا نوع من التوازن بين الاطراف، لمواجهة ظاهرة (بالارهاب) سواء بالدعم الميداني أو اللوجستي، حيث يَعده الطرفان (تركيا والغرب) عامل مُهدد للسلام والإستقرار في العالم.

قدَ تكون السياسة التركية حققت حضوراً أكبر في الشرق الاوسط، نتيجة تلاقي عوامل تنشيط وقابلية تلقي واسعة نسبياً في عدد من الدول العربية، لرغبتهم في بقاء تركيا بجانبهم لتشكيل جبهة في مواجهة تعاظم القوة الايرانية كونه يشكل خطراً عليهم ([2]). ويبدو ان تركيا تتجه منذ أحداث ما يسمى بثورة الربيع العربي، الى التخلي عملياً عن مبادئ الاعتدال وتصفير المشاكل لصالح الزعامة الاقليمية الامر الذي يحتمل بروز تجاذبات جديدة في السياسة الاقليمية قد تهدد العلاقات بين تركيا ودول الشرق الاوسط.

ثانياً : المستوى الداخلي / الخارجي (عابر للحدود)

1. تُعَد قضية حقوق الكورد في تركيا من المشاكل المُعقدة التي واجهت الحكومات التركية المتعاقبة منذ تاسيس الجمهورية عام ١٩٢٣، إلا أن عقد الثمانينيات من القرن الماضي شكّل منعطفاً في تاريخ مسار قضية الكورد في تركيا، بعد إعلان تأسيس حزب العمال الكوردستاني، وإعتماده الكفاح المسلح لنيل الحقوق القومية،على الرغم من ان مسألة حقوق الكورد كانت إحدى مفردات إستراتيجيات الإحتواء في سياسة خارجية تركيا ([3]). إلا ان تركيابعد عام ٢٠٠٢، اتبعت ثلاث طرق لمعالجة المشكلة: الاولى تمثلت في محاولة دمج الكورد في الحياة الاقتصادية والسياسية وفق الاسس والشروط التركية،

---

[1] . Marlene Laruelle,Russo-Turkish Rapprochement through the Idea of Idea Eurasia, (Occasional Paper, Jamestown Foundation, Washingto,DC,April,2008),p.3.

[2] جريدة السفير اللبنانية، ١٤ /٩/ ٢٠١١ .

[3] . Joosi Jongerden, The case of the kurds in turkey, Global Review of Ethnopolitics, vol. 1, no.1 (September 2002), pp.80-86.

والثانية اعداد مشاريع تطوير مناطق الكورد، وأما الثالثة فكانت مواجهة المشكلة بالعنف وسياسة الحرب لاهوادة فيها ([1]).

لقد حاولت تركيا العمل على تحقيق خطوات فاعلة لمعالجة هذه القضية، نتيجة تكبدها خسائر في الجوانب السياسية والعسكرية والإقتصادية جراء نشاط حزب العمال الكوردستاني، وذلك من خلال ما يأتي :([2])

- وضع القضية الكوردية في درجة متقدمة من جدول أعمال السياسة الخارجية والإستراتيجية الدفاعية
- العمل العسكري والامني ضد معسكرات ومواقع المقاتلين الكورد في داخل اقليم كوردستان العراق (شمال العراق) عبر التغلل العسكري او القصف او الاغتيالات.
- التنسيق الامني مع دول حليفة مثل إسرائيل و الولايات المتحدة الأميركية لمواجهة التحديات الكوردية في الداخل التركي وامتدادتها الخارجية، لذلك تمكنت من إعتقال الزعيم الكوردي عبدالله أوجلان في عملية إستخبارية معقدة عام ١٩٩٩.
- التنسيق الاقليمي بين دول الجِوار للعمل على ضبط التطور السياسي لكورد/ العراق، والحيلولة دون إمتداد تأثيرهم الى خارج إقليم / العراق.

على الرغم من هذه الأجراءات التي اتخذتها الحكومة التركية، نلاحظ من جهة اخرى حاولت تركيا فتح قنوات اتصال مباشرة وغير مباشرة، من أجل البحث في ايجاد معالجات للمشاكل العالقة بشأن حقوق الكورد القومية، لذلك أعلن " رجب طيب أوردوغان " في مؤتمر جزب العدالة والتنمية، دعوة الاخوة الكورد الى التعاون لرسم خارطة طريق جديدة لحل المشاكل، إذ خاطب الكورد بـ " اخوتنا الكورد هم أحفاد صلاح الدين الأيوبي، آن الآوان أن يقف الكورد موقفاً حازماً من الارهاب لنفتح صفحة جديدة يكتبها الكورد لنرسم معاً خارطة طريق لحل جميع المشاكل وليحل السلام ([3]).

٢. إرتسمت مجموعة من الثوابت التركية تجاه العراق، وعلى الرغم من تبدل الحكومات والخريطة البرلمانية في تركيا، إلا أن هذه الثوابت تُشكّل جامعاً مُشتركاً، بين مختلف القوى السياسية و العسكرية و الإقتصادية التركية :

أ . الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية، إنطلاقاً من أن أيّ تقسيم للعراق سيفتح باب تقسيم كلّ الدول المجاورة له بما فيها تركيا .

ب . منع إقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق، إنطلاقاً من أن مثل هذه الدولة رسمياً سيشجّع أكراد تركيا على إلإحتذاء بأشقائهم في العراق .

---

[1] وليد رضوان، مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت،ط١، ٢٠٠٦، ص٣٤.

[2] عقيل سعيد محفوظ، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٩ .

[3] جريدة السفير اللبنانية، ١٩/ ١٠ / ٢٠١٣ .

ج . منع تشكيل العراق أيّ تهديد مستقبلي لتركيا، وإذا كانت تركيا مع عراقٍ موحّدٍ إلا أنها ضد ظهور عراقٍ قوي .

ح . عدم السماح لإيران بممارسة أيّ نفوذٍ داخل العراق ([1]) .

لذلك إنطلق الموقف التركي من الحرب على العراق عام ٢٠٠٣، من معطيات نتائج الحرب، وما يترتب عليه ا من إنعكاسات، قد لا تكون في خدمة المصلحة التركية في المنطقة، وبدوره تحدّث رئيس حزب العدالة والتنمية " رجب طيب أوردوكان" بقوله: بأنه على تركيا ألاَّ تبقى خارج المعادلة، وعلى تركيا أن يكون لها دوْر مؤثر داخل ميكانيزم القرار في مرحلة إعادة بناء العراق([2]) .

لقد سَعَت الولايات المتحدة إلى تهدئة العلاقة بين تركيا والكورد العراق، من خلال التشجيعِ على التنسيق مع الأتراك، حول كيفية التعاطي مع مسألة " حزب العمال الكردستاني"، وقد أسفر هذا التنسيق، عن تأييد عراقي و كردي للإقتراب التركي، في التعاطي مع الحزب. وقد كانت أنقرة بالذكاء، الذي مكنها من إقامة علاقات إقتصادية و تجارية مع حكومة إقليم كردستان، والتي جعلت تركيا المستثمر الرئيسي، بما يُعادل نحو (٨٠ %) من الإستثمارات الأجنبية في الإقليم .([3])

وقد سعَت تركيا إلى تدعيم علاقاتها، بكافة الفصائل السياسية في العراق، وذلك في إطار إستراتيجيتها، لحفظ الإستقرار في العراق . حيث قام الرئيس العراقي " جلال الطالباني "، بزيارة رسمية لأنقرة في آذار ٢٠٠٨، وذلك بدعوة من نظيره التركي " عبدالله كول "،الذي أكد على ضرورة تعميق العلاقات بين بغداد و أنقرة، في مواجهة التهديد الذي يُمثله حزب العمال الكردستاني للعلاقة بين الطرفيْن . وفي تموز ٢٠٠٨، قام رئيس الوزراء التركي " رجب طيب أوردوكان "، بزيارة تأريخية لبغداد، حصل خلالها على موافقة حكومة " نوري المالكي " على التصديّ لحزب العمال الكردستاني . كما وقّع الطرفان إتفاقية لإنشاء " مجلس التعاون الإستراتيجي "، إضافة إلى تعزيز العلاقات التجارية مع بغداد، لتصل إلى (٢٠) مليار دولار بحلول عام ٢٠١٠ ([4]) .

---

[1] محمد نورالدين، إحتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، مركزدراسات الوحدة العربية، بيروت ، ط١، ٢٠٠٤، ص ٤٠٨ .

[2] محمد نورالدين، إحتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢٣ .

[3]. Hiam Malka ,Turkey and Middle East : rebalancing Interests ,in 'Turkey's Enolvin Dynamics ',report by CSIS , March 2009 , p 64 .

[4] خليل العناني، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٩ .

الخاتمة

ان أهمية المقومات الجيوبوليتكية التي تمتلكها تركيا كان لها الأثر على صياغة ثوابت مُحددة لإتباعها في أهداف سياستها الخارجية وبما يخدم مصالحها القومية في الجوانب السياسية والأمنية والإقتصادية، إذ إلتزمت جمهورية تركيا الحديثة منذ عام ١٩٢٣ بالمبادئ الأتاتورية في سياستها االداخلية والخارجية .

الا أن سياسة تركيا على الصعيدين الداخلي والخارجي شهدت متغيرات عديدة بعد عام ٢٠٠٢، نتيجة المتغيرات ا لتي شهدتها منطقة الشرق الأوسط ولاسيما الجِوار الجغرافي، مما دفع تركيا الى تخطي الثوابت التقليدية لتفسح المجال أمام الحومة التركية حرية المبادرة والحركة بإتجاه سياسات فاعلة تتمكن من خلالها المحافظة على المصالح القومية لتركيا.

1. اتبعت تركيا سياسة خارجية نفعية (براغماتية) من خلال التزامها بالثوابت التقليدية بهدف ضمان الامن القومي التركي على الصعيدين الداخلي والخارجي.
2. انتهجت تركيا سياسة خارجية جديدة بعد فوز حزب العدالة والتنمية بعد عام٢٠٠٢، باستخدامها لسياسة القوة الناعمة، لتتحوّل من سياسة تصدير الأزمات الى سياسة تصفير الأزمات وتقديم المبادرات حتى عام ٢٠١٠ أي قبل أحداث ما يسمى بالربيع العربي .
3. الاستمرار باستخدام سياسة الإحتواء بأدوات جديدة بعد عام ٢٠٠٢ لمعالجة المشاكل التي تواجه تركيا على الصعيد الداخلي والخارجي.
4. محاولة تقديم تجربتها كنموذج للعالم الإسلامي لاسيما الدول العربية التي شهدت ما يسمى بثورة الربيع العربي، كونها دولة إسلامية وديمقراطية وتحقق نجاحاً إقتصاديا الا ان التجربة لاقت مقبولية نسبية ولكنها تواجهة صعوبات جمّة الآن .
5. محاولة سياسة خارجية تركيا تخطي الثوابت التقليدية وان تمنح نفسها فرصة الإنفتاح على ا لجِوار الجغرافي لغرض بناء قاعدة مادية متينة تدعمها للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي.

المصادر

أولاً : الكتب باللغة العربية

١. أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر الثلجي وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للأبحاث، الدوحة، ٢٠١٠ .

٢. أرسين كالايسي اوغلو، السياسة الخارجية التركية ازاء الأمن الاقليمي والتعاون في الشرق الاوسط، في كتاب التركية – حاضرها ومستقبلها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، .١٩٩٥

٣. خيرالدين عبدالرحمن، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين، دار الجليل للطباعة والتوزيع، دمشق، ١٩٩٦.

٤. عبدالجبار قادر غفور، تأريخ تركيا المعاصر ١٩١٨ – ١٩٨٠، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، العرب وجوارهم الى اين، سلسلة كتب المستقبل العربي ٢٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨

٥. عقيل سعيد محفوظ جدليات المجتمع والدولة في تركيا، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، ٢٠٠٨ .

٦. عقيل سعيد محفوظ،السياسة الخارجية التركية،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،الدوحة، ٢٠١٢،

٧. علي حسين باكير، تركيا .. الدولة والمجتمع، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠١٠.

٨. فيليب روبنسن،تركيا والشرق الاوسط،ترجمة ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة، نيقوسيا، ١٩٩٣.

٩. مارسيل بيرل، السياسة الخارجية، ترجمة د. خضر خضر، جرس برس،سلسلة آفاق عربية، بيروت،

١٠. مالك مفتي، الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية

١١. مصطفى الزين، ذئب الاناضول، مكتبة رياض الريس، لندن،١٩٩١.

١٢. نظام بركات زعثمان الرواف ومحمد الحلوة، مبادئ علم السياسة، مكتبة العبيكان، الرياض، ط٧، ٢٠٠٨.

١٣. هايل عبدالمولى طشطوش، مبادئ اساسية في علم السياسة، دار الكندي للنشر، الاردن، ٢٠٠٧.

١٤. هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة، فال جتكر،مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠١،

١٥ . وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٦ .

١٦. وليد رضوان، مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٦ .

١٧. محمد السماك، العلاقات العربية التركية..حاضرها ومستقبلها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥ .

ثانيا : الكتب باللغة الانجليزية

١. Altubisik, The Possibilities and Limits of Turkey, Soft Power in the Middle East, - CA :Rand , 2003.

2. Cegiz Candar, Turkey's "Soft Power" strategy A New Vision For a Multi

– Polar World, SETA Policy Brief, no38(December 2009 .
3. Cegiz Candar, Turkey's "Soft Power" strategy A New Vision For a Multi – Eurasia, (Occasional Paper, Jamestown Foundation, Washington,DC Washington,DC,April,2008),.
4. Ian Lesser ,Bridge, Turkey and TheWest after the Cold War, Santa Monica CA: Rand , 2000.
5. Ian Lesser, Changes on the Turkish Domestic Scene and Their Foreign policy, Santa Monica CA: Rand 2000.
6. Joosi Jongerden, The case of the kurds in turkey, Global Review of Ethnopolitics, vol. 1, no. 1 (September 2002).
7. Larrabee and Lesser, Turkish Foreign Policy in an Age of Uncertaint,.
8. Marlene Laruelle,Russo- Turkish Rapprochement through the Idea of Idea Eurasia, (Occasional Paper, Jamestown Foundation, Washington, DC,April,2008)
9. Nilufer Narli, Cooperation or Competition in the Islamic World:Turkish Iranian Relations from the Islamic Revolution to the War and after ,monde turo – niranein ,no15 (1993)
10. Sami Faltas and Sandar Jonson, Governance and The Military Perspectives for Change in Turkey, paper 19,Center of European Security Studies(CESS), 2006
11. Shahram Chubin and Jerrold D. Green, Turkish Society and Foreign Policy in Trouble Times, Rapporteur,Ian O. Lesser, Conference Proceedings,171(Santa Monica, CA :Rand 2003.
12. Turkish Statistical Institute: Turkeys statistical yearbook,2009.

ثالثاً : الصحف

١. جريدة السفير اللبنانية ٢٤ / ٩ / ٢٠١١
٢. جريدة الصباح الكويتية، ٢١ / ٣ / ٢٠١١
٣. جريدة النهار البيروتية، ٢٣ /٩/ ٢٠٠٩

رابعاً : مواقع الشبكة الكترونية

١. هيئة الأركان العامة للجيش التركي،٢٠١٢/٢/٨، موقع على الانترنت :
hptt://www.tsk.ml.tr/eng/gen1konular/gorevi.ht
٢. موقع الحكومة التركية،http://www.gov.tr

الملخص

ان دور حزب العدالة والتنمية يتعزز في تحديد سياسة خارجية تركيا بعد تحقيق الفوز في الانتخابات البرلمانية للمرة الثالثة على التوالي منذ ان حقق الفوز الاول عام ٢٠٠٢، والتي شكلت مقدمة لسلسلة من التفاعلات الداخلية والخارجية، نتج عنها تخطي حدود ثوابت السياسات التقليدية لتركيا على الصعيد الإقليمي، حيث اعتمدت تركيا على سياسة جديدة تقوم على تَبَني مبدأ أن لا يبقى لتركيا أي عدو في محيطها الاقليمي القريب لكي تتجاوز المشكلات التي عانت منها في المراحل السابقة.

أن سياسة تركيا على الصعيدين الداخلي والخارجي شهدت متغيرات عديدة بعد عام ٢٠٠٢، نتيجة المتغيرات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط ولاسيما الجِوار الجغرافي، مما دفع تركيا الى تخطي الثوابت التقليدية لتفسح المجال أمام الحكومة التركية حرية المبادرة والحركة بإتجاه سياسات فاعلة تتمكن من خلالها المحافظة على المصالح القومية لتركيا.

پوخته

ڕۆڵی پارتی داد و گەشەپێدان لە دیاریکردنی ڕامیاری دەرەرکی تورکیادا بەهێزتر و پتەوتر دەبێت بەدوای ئەو سەرکەوتنەی لە هەڵبژاردنە پەرلەمانیەکاندا بۆ جاری سێهەم بەدەستهێناوە, لەوکاتەوەی کە ئەو بردنەوەیەی یەکەمی لە ساڵی (٢٠٠٢) مسۆگەریکردو بووە پێشەکیەك بۆ زنجیرەیەك لە کارلێککردنی نێوخۆیی و دەرەکی, کە لێیانەوە تێپەڕکردنی سنورە جێگیرەکانی ڕامیاریيە تەقلیدیەکانی تورکیای لەسەر ئاستی هەرێمی لێکەوتەوە. بەم شێوەیە تورکیا دەستیدایە پشتبەستن بە ڕامیاریەکی نوێ کەلەسەر کاردەستکردنی باوەڕی " هیچ دوژمنێك بۆ تورکیا بوونی نابێت لە ژینگەی هەرێمی نزیکدا بۆ ئەوەی ئەو گرفتانەی کە لە قۆناغەکانی پێشوودا دووچاریان هاتووە تێپەڕکات".

لەڕاستیدا ڕامیاری تورکیا لەسەر ئاستەکانی نێوخۆیی و دەرەرکی چەند گۆڕدراوێکی بەخۆوە دیتووە لە دوای ساڵی (٢٠٠٢), ئەوەش لە ئەنجامی ئەو گۆڕانکارییانەی کە ناوچەی خۆرهەڵاتی ناوەڕاست و بەتایبەت هاوسێکانی بە خۆیەوە دیتووە ئەوەش پاڵی بە تورکیاوەنا کە جێگیرە تەقلیدیەکان تێپەڕبکات بۆ کردنەوەی بوار بۆ ئازادی دەستپێشخەری و جووڵە بە ئاڕاستەی ڕامیاریە ئەکتیڤەکان لەبەردەم حکومەتی تورکیادا بکاتەوە و لەمیانەیدا بتوانێت پارێزگاری لە بەرژەوەندیە نەتەوەییەکانی بکات.

Abstract

The role of the Justice and Development Party (AKP) in forming Turkish foreign policy became strong and powerful. In particular, 2002 elections brought a landslide victory for the AKP election, which was the prologue to a series of internal and external reactions. Such policies have placed heavy emphasis on Turkey's relationship with Middle Eastern countries, especially neighboring countries. From that time, Turkey's influence has grown in the Middle East based on the strategic depth doctrine and new policy (there is no enemy in the region) to pass the past problematic issues and period.

Indeed, from 2002 there are changes in Turkey's internal and external policies and practices due to the dramatic change of the Middle East. This encourages and pushes Turkey to change its policy internally, which causes Turkish government to posit a new initiative to reduce uncertainty and improve humanitarian rights. Consequently, this will be a good strategy to protect and preserve Turkey's national interests.